الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية 2030

الهيئة العامة للمعلومات
GENERAL INFORMATION AUTHORITY
STATE OF LIBYA
دولة ليبيا

الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية 2030

الهيئة العامة للمعلومات
GENERAL INFORMATION AUTHORITY
STATE OF LIBYA
دولة ليبيا

مصادر الصور:

الغلاف: ©Kittiphat/stock.adobe.com

رئيس حكومة الوحدة الوطنية
م. عبد الحميد محمد الدبيبة

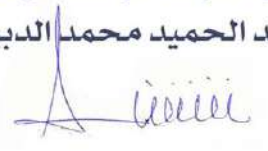

رئيس الهيئة العامة للمعلومات
م.عبد الباسط سالم الباعور

أبريل 2025

المحتويات

1. **المقدمة** 6

2. **الرؤية والأهداف** 7

الرؤية 7

نطاق الأجندة 7

الأهداف الاستراتيجية 7

الغايات الكمية 7

3. **محاور العمل والمبادرات** 9

4. **حوكمة الأجندة** 28

اللجنة العليا للتحول الرقمي 28

اللجان القطاعية الحكومية 28

لجان مختصة 29

فرق العمل 29

الخبراء والمستشارون 29

5. **الرصد والتقييم** 30

أولا: تشريعات البيئة الرقمية 30

ثانيا: تحسين البنية التحتية الرقمية 30

ثالثا: تعزيز الأمن السبراني 30

رابعا: الاقتصاد الرقمي والتعاون والابتكار 31

خامسا: بناء القدرات والبحث والتطوير 31

سادسا: السياسات الثقافية والاجتماعية والتوعية 31

6. **الخطة الإعلامية** **32**

مكونات الخطة 32

المستهدفون بالخطة 32

قنوات التواصل 32

محتوى الخطة 33

الجدول الزمني 33

إدارة المخاطر 35

الحواشي 37

قائمة الأشكال

الشكل 1: محاور العمل الرئيسية في الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية 9

الشكل 2: هيكلية حوكمة الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية 28

قائمة الجداول

الجدول 1: محاور العمل الاستراتيجية والمبادرات التنفيذية 10

الجدول 2: الإطار الزمني للخطة الإعلامية 33

الجدول 3: خطة إدارة المخاطر 35

1. المقدمة

تمثل الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية رؤية استراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة من خلال الاستفادة الكاملة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستثمار قدرات الدولة. تسهم هذه الأجندة في تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز التنافسية وتحسين جودة الحياة وإيجاد المزيد من فرص العمل وتوفير التعليم الرقمي وتطوير البنية التحتية للشبكات الرقمية والتوسع في الخدمات الرقمية ودعم الابتكار في الشركات الناشئة وتنمية الصناعات الرقمية المحلية والاستثمار في البحث والتطوير مع إيلاء كل الاهتمام للتوعية وتشجيع التعاون في مجال التنمية الرقمية. وتأتي هذه الوثيقة بما يتسق مع الأجندة الرقمية العربية 2023-2033.

تسمح هذه الأجندة بتنسيق الجهود الوطنية لتحقيق الأثر الأبرز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة التي تطمح إليها ليبيا، وذلك من خلال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعمل هذه الخطة الاستراتيجية على تعزيز القدرات الرقمية للشركات والمؤسسات العامة والخاصة لتحقيق نمو اقتصادي قوي وبناء مستقبل واعد للدولة، وتعزيز الابتكار في كل المجالات وإتاحة الفرص الواسعة أمام الشباب الريادي الطموح لتنمية قدراته واكتساب مهارات جديدة في مجال التكنولوجيا الرقمية، والإسهام في تنمية قطاع التكنولوجيا وبناء مستقبل مشرق ومستدام للدولة.

2. الرؤية والأهداف

الرؤية

أن تصبح ليبيا بحلول العام 2030 دولة عصرية، تتمتع باقتصاد رقمي قائم على المعرفة يسهم في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة ويوفر الرفاه الاجتماعي.

نطاق الأجندة

يجري تطبيق هذه الأجندة من قبل الجهات الحكومية المعنية بمحاور العمل المذكورة في هذه الأجندة بالتعاون مع الجهات وأصحاب المصلحة المعنيين، وذلك في المدة 2024-2030.

الأهداف الاستراتيجية

- تهيئة بيئة قانونية رقمية آمنة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تواكب التطوّرات والتحديات وتشجّع على استخدام التكنولوجيات الرقمية والاستثمار فيها.
- تطوير البنية الرقمية الأساسية (التحتية) لتوفير اتصال عالي السرعة وموثوق منخفض الكلفة يشمل جميع أنحاء البلاد.
- تعزيز الأمن السبراني للحفاظ على البيئة الرقمية من الهجمات الإلكترونية.
- تحفيز البحث والتطوير والابتكار في مجال التكنولوجيات الرقمية ودعم ريادة الأعمال لبناء اقتصاد رقمي وطني.
- توفير برامج تعليمية وتدريبية لتطوير القدرات والمهارات اللازمة لسد الفجوة الرقمية لدى أصحاب المصلحة.
- دعم السياسات الثقافية والاجتماعية للحفاظ على الهوية الوطنية بالاعتماد على التكنولوجيات الرقمية.

الغايات الكمية

استناداً إلى الأولويات الوطنية والتحديات التي تواجهها البلاد، تعرض هذه الفقرة الأهداف الكمّية الطموحة التي قد تكون ضمن تحقيق رؤية ليبيا 2030، وذلك في إطار أجندة ليبيا للتنمية الرقمية التي تسعى الدولة إلى إنجازها بنهاية مدة التنفيذ.

- استكمال منظومة القوانين والسياسات الداعمة للتنمية الرقمية بنسبة 100%. [1]
- رفع نسبة نفاذ واستخدام الإنترنت بين الأفراد إلى 90 %.
- تنفيذ متطلبات البنية التحتية الرقمية الأساسية (شبكات النطاق العريض عموماً) بنسبة 80 %.
- تحقيق 100% من متطلبات الأمن السبراني وفق المعايير المتعارف عليها وما تحدّده هيئة أمن وسلامة المعلومات.
- تحويل 80% من الخدمات الحكومية إلى خدمات رقمية.

- زيادة نسبة خريجي الجامعات في المجالات الرقمية للوصول إلى 50% من إجمالي التخصصات ذات العلاقة: علوم حاسوب، هندسة الكترونية أو حاسوب، تقنية معلومات.
- أن تصل مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 %.
- رفع نسبة رضا المستخدمين عن الخدمات الإلكترونية إلى 75 %.
- رقمنة التراث الثقافي الوطني بنسبة 80 %.
- استكمال تطوير المناهج الدراسية لدمج المهارات الرقمية بنسبة 100 %.
- محو الأمية الرقمية وتعزيز المهارات بنسبة 80 %.
- مضاعفة المحتوى الرقمي باللغة العربية.[2]

تقدّم هذه الفقرة بعض المؤشرات المتعلقة بتوفر البنية التحتية التكنولوجية واستخدامها، مع الإشارة إلى محدودية الحصول على قيم دقيقة لأسباب متعددة، منها نقص البيانات والمصادر الموثوقة.
تشير الإحصائيات المتاحة[3] إلى أن إجمالي سكان ليبيا بلغ 6.93 مليون مواطن في يناير 2024 ميلادية ويزداد هذا العدد بمعدّل سنوي قدره 1.1%، وتصل نسبة الذكور من إجمالي السكان إلى 50.6%، ويعيش في المناطق الحضرية 81.7% من إجمالي السكان.

كما تبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 76.5% من إجمالي السكان (للفئة العمرية +15)، وتبلغ النسبة لدى الذكور 87.7% ولدى الإناث 63.7%. ويُقدّر عدد خريجي الجامعات الذين يعملون في المجالات الرقمية في ليبيا بحوالي 2000 خريج سنوياً.

ومن الجدير بالذكر أن تقرير مؤشر التنمية البشرية[4] لعام 2024/2023 (الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، كشف عن تصدّر ليبيا ترتيب الدول المغاربية وحصولها على الترتيب السابع عربياً. وصنّف التقرير ليبيا والجزائر وتونس ضمن خانة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. وجاءت ليبيا في المرتبة 92 عالمياً، بمعدل 0.746 حيث كان ترتيبها حسب التقرير السابق[5] لسنة 2022/2021 في المرتبة 104.

كذلك انتقلت ليبيا ضمن ثلاث دول أفريقية إلى فئة أعلى في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية[6] EGDI2024 حيث تقدمت 44 خطوة بعد صعودها من المرتبة 169 في سنة 2022 لتصبح في المرتبة 125 في سنة 2024 وتكون ضمن مجموعة الدول التي حققت تطوراً مهماً من بين 193 دولة حول العالم.

وفي مجال نضوج الخدمات الحكومية الرقمية، حصلت ليبيا على القيمة 7% وفق مؤشر الإسكوا لنضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقّالة GEMS للعام 2023، مقارنةً بالقيمة 3% في العام 2022.[7]

أما ما يخص النفاذ إلى الإنترنت، فإن عدد مستخدمي الإنترنت وصل إلى 6.13 مليون مواطن مع بداية العام 2024 وبمعدّل انتشار للإنترنت بلغ 88.4%.[8] أما عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقّال فتجاوز 12.4 مليون مشترك، وهذا ما يمثل نسبة 179.1% من السكان وبمعدّل زيادة سنوية تبلغ 2.4%. كما يتمتع 91.5% منهم باتصال عريض النطاق (3G,4G,5G) من جملة مستخدمي الإنترنت، وكان نصيب وسائل التواصل الاجتماعي حوالي 5.9 مليون مواطن بمعدّل 85.2% من السكان و127% من البالغين، وينمو عدد رواد مواقع التواصل الاجتماعي بمعدل سنوي قدره 6.7 %.

ولما كانت شبكات الهاتف النقّال تمثل وسيلة الربط الأكثر استخداماً بين المواطنين، فقد بلغ متوسط سرعة تنزيل البيانات[9] عبر شبكات الهاتف النقّال 15.10 Mbps وعبر خطوط النطاق العريض الثابتة 10.77 Mbps وبمعدل زيادة سنوية 4.4% للهاتف النقّال و4.9% للخطوط الثابتة. ومن إجمالي كمية البيانات التي تمر عبر شبكات الإنترنت، بلغ نصيب الهواتف النقّالة 82.61% والأجهزة الكفّية 1.24% والأجهزة المكتبية والنقّالة 16.03%.

أشار تقرير[10] الاتحاد الدولي للاتصالات لقياس مدى نضوج الدول (المؤشر GCI) واستعدادها لمواجهة المخاطر السبرانية إلى حصول ليبيا بشكل عام على نسبة نضج تبلغ 68.09% في العام 2024، علماً بأن مستوى النضج كان في الدورة السابقة 2021 بنسبة 21.78%. وقد جاءت ليبيا في المستوى الثالث وفق المؤشر GCI ، وهذا

يمثل تقدّماً ملحوظاً خصوصاً في المحاور القانونية والتنظيمية وتنمية القدرات مع وجود حاجة إلى الاهتمام بشكل واضح بالمحور التقني وكذلك محور التعاون على المستويين المحلي والدولي.

وفي تقرير[11] آخر صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، حصلت ليبيا على 88.2 نقطة في ركيزة الاتصال الشامل وفقًا لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2024، وتقدّمت إلى الموقع 54 عالمياً. جاء هذا التقدم نتيجة جهود تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء البلاد وضمان حصول جميع السكان على الوصول إلى الخدمات الرقمية بالإضافة إلى اعتماد الاستراتيجية الوطنية للاتصالات والمعلوماتية 2023-2027 وإعداد العديد من السياسات التنظيمية[12] الخاصة بالقطاع.

3. محاور العمل والمبادرات

في إطار إعداد الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية في ليبيا، تمّ بعناية اختيار محاور عمل استراتيجية تهدف إلى تحقيق رؤية شاملة ومتوازنة للتنمية الرقمية في البلاد، وهي: الأطر التشريعية والسياساتية للبيئة الرقمية، البنية التحتية الأساسية والتطبيقات الرقمية، تعزيز الأمن السبراني، الاقتصاد الرقمي والتعاون والابتكار، بناء القدرات والبحث والتطوير، السياسات الثقافية والاجتماعية والتوعية.

شملت هذه المحاور جميع الجوانب الأساسية، بدءاً من الجوانب القانونية والتقنية والأمنية، وصولاً إلى الجوانب الاقتصادية والبشرية والثقافية وتُعدّ هذه المحاور ركائز أساسية لضمان نجاح واستدامة التنمية الرقمية في ليبيا، وتتمثل في الشكل (1).

الشكل 1: محاور العمل الرئيسية في الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية

يتضمن كل محور من محاور العمل مجموعة متكاملة من المبادرات والمشاريع المصمّمة لتحقيق الهدف المحدّد للمحور، وفي المجمل تتكون الأجندة من أكثر من 37 مبادرة و 155 مشروعاً موزّعة على المحاور الستة. ويوضّح الجدول (1) أدناه بشكل تفصيلي الهدف من كل مبادرة، مبيناً الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بها، ومراحل تنفيذها المخطّط لها، والإطار الزمني المتوقع لإنجازها، والجهات المعنية بتنفيذها على مختلف المستويات.

الجدول 1: محاور العمل الاستراتيجية والمبادرات التنفيذية

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 1: الأطر التشريعية والسياساتية للبيئة الرقمية	**بناء منظومة قانونية شاملة ومتكاملة ومحدّثة بشكل مستمر لضمان مواكبة التطورات والتحديات الجديدة**	قوانين تواكب التطورات التكنولوجية لمواجهة التحديات في الفضاء الرقمي.	• رصد التطورات التقنية وتقييم تأثيرها على القوانين والتشريعات القائمة. • إجراء التعديلات اللازمة على القوانين والتشريعات حسب الحاجة. • إنشاء آلية لمتابعة التطورات في المجال الرقمي، مثل تشكيل فريق لمراقبة كل جديد والاستعانة بالخبراء. • وضع قوانين قابلة للتكيف مع التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيات الرقمية والناشئة.	2025–2027	• مجلس النواب • وزارة العدل • المجلس الأعلى للقضاء • الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية • الهيئة العامة للمعلومات
	القوانين المقترح صياغتها أو تحديثها		• قانون الاتصالات وتقنية المعلومات • قانون المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني • قانون حماية البيانات الشخصية • قانون التجارة الإلكترونية • قانون الضرائب • قانون الملكية الفكرية • قانون التعليم الرقمي • قانون العمل عن بعد	2025–2027	• مجلس النواب • وزارة العدل • المجلس الأعلى للقضاء • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية • الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات • الهيئة العامة للمعلومات • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التعليم التقني والفني • وزارة التربية والتعليم • وزارة الاقتصاد والتجارة • وزارة العمل والتأهيل وزارة الثقافة والتنمية المعرفية

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 1: الأطر التشريعية والسياساتية للبيئة الرقمية	**تحديث اللوائح التنفيذية للقوانين**	لوائح تنفيذية تتماشى مع التغيرات التشريعية والتطورات التكنولوجية	• حصر القوانين الليبية التي تفتقر إلى لوائح تنفيذية توضح كيفية تطبيقها. • تعديل صياغة اللوائح التنفيذية بالاستعانة بخبراء قانونيين وتقنيين تتوافق مع القوانين النافذة وتُراعي أفضل الممارسات الدولية. • إعادة هندسة العديد من الإجراءات الإدارية وجعلها أكثر كفاءة لتبسيطها وللتقليل من التعقيد والبطء. • تنظيم ورش عمل واجتماعات مع الجهات الحكومية المختلفة والمعنيين والخبراء لجمع الملاحظات والتوصيات.	2025–2027	• مجلس النواب • وزارة العدل • المجلس الأعلى للقضاء
محور العمل 2: البنية التحتية الأساسية والتطبيقات الرقمية	**توسيع شبكات النطاق العريض لتشمل جميع أنحاء البلاد لتوفير اتصال موثوق**	النفاذ إلى الإنترنت عالي السرعة وضمان استقراره.	• توفير التمويل لدعم مشاريع الإنترنت ذي النطاق العريض. • إعطاء الأولوية للمناطق الريفية وذات الدخل المحدود و ذات الكثافة السكانية العالية. • الاستثمار في البنية التحتية بمدّ كابلات الألياف الضوئية واستخدام التقنيات اللاسلكية. • دعم الشراكة مع القطاع الخاص لبناء وتشغيل البنية التحتية للإنترنت.	2025–2026	• وزارة التخطيط • وزارة المالية • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية • الشركة القابضة للاتصالات
	توسيع تغطية الشبكات النقالة عريضة النطاق	توفير التغطية في المناطق الحضرية والريفية.	• تحديد المناطق التي تعاني من ضعف أو انعدام نطاق التغطية العريض. • وضع خطة شاملة لتوسيع البنية التحتية للشبكات النقالة في ليبيا مع التركيز على النطاق العريض. • نشر بنية تحتية لاسلكية عالية السرعة في جميع أنحاء ليبيا، لتقليل الفجوة الرقمية بين المناطق. • تحديث الأبراج الحالية لتدعم تقنيات الجيل الخامس لتحسين السرعة والاستقرار.	2024–2026	• الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية الشركة القابضة للاتصالات

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 2: البنية التحتية الأساسية والتطبيقات الرقمية	**خفض تكلفة النفاذ إلى الإنترنت والأجهزة الرقمية لزيادة نسبة استخدام الإنترنت**	زيادة نسبة مستخدمي الإنترنت بين أفراد المجتمع	• توفير خطط النفاذ إلى الإنترنت بأسعار مخفضة. توفير نقاط اتصال (واي فاي) مجانية لمساعدة المجتمعات المحلية. • دعم المنافسة بين شركات الاتصالات لتقديم أسعار أفضل. • تقليل الرسوم الجمركية على الأجهزة الرقمية المستوردة. • دعم برامج التمويل كالقروض بدون فوائد والدفع بالتقسيط.	2026–2027	الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية • وزارة الداخلية • وزارة المالية • مصرف ليبيا المركزي • الشركة القابضة للاتصالات
	انتشار الخدمات الرقمية الحكومية وتحسين جودتها	خدمات رقمية حكومية ذات جودة وأكثر كفاءة لتسهيل حياة المواطنين وقابلة للنفاذ من الجميع.	• تحديد الخدمات الرقمية ذات الأولوية مثل الخدمات الأكثر طلباً والتي لها الأثر الأكبر على تحسين جودة حياة المواطنين. • توفير الوصول الآمن إلى الخدمات الرقمية من خلال الإنترنت وأجهزة الهاتف النقال وأكشاك الخدمة الذاتية. • توفير بوابة موحّدة للوصول إلى جميع الخدمات الحكومية الإلكترونية. • مراقبة وتقييم الخدمات الرقمية بشكل مستمر لتحسين جودتها وضمان تلبية احتياجات وتوقعات المواطنين. • الترويج للخدمات الرقمية من خلال الحملات الإعلامية والتوعوية. •الاهتمام بالنفاذية الرقمية للخدمات الحكومية.	2026–2029	• كافة الوزارات والمؤسسات • الهيئة العامة للمعلومات الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 2: البنية التحتية الأساسية والتطبيقات الرقمية	**التوسع في استخدام التطبيقات والأنظمة الحكومية**	تعزيز الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات عبر التطبيقات والانظمة	• تطوير تطبيقات حكومية إلكترونية تتيح للمواطنين الوصول إلى الخدمات الحكومية بسهولة ويسر من خلال أجهزتهم الإلكترونية. • أن تكون تطبيقات الحكومية الإلكترونية سهلة الاستخدام، ومتاحة باللغة العربية، وتراعي احتياجات ذوي الإعاقة وكبار السن. • توفير حزمة من التطبيقات، مثل تطبيقات إدارة الموارد ونظم تخطيط الموارد المؤسسية ERP وتطبيقات تحليل البيانات. • توفير التدريب اللازم للموظفين الحكوميين على استخدام التطبيقات المختارة.	2025–2026	• كافة الوزارات والمؤسسات • مصرف ليبيا المركزي • الهيئة العامة للمعلومات • الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية
	بناء شبكة حكومية خاصة آمنة	حماية المؤسسات الحكومية من الهجمات الإلكترونية	• دعم مركز البيانات الحكومي الوطني. • بناء شبكة خاصة آمنة لحماية البيانات والأنظمة من الهجمات الإلكترونية. • بناء طريق آمن للبيانات لنقل البيانات بشكل موثوق بين مختلف أنظمة الحكومة. • ربط المواقع الحكومية الإلكترونية للتحكم في كيفية الوصول إليها واستخدامها. • تدريب الموظفين على كيفية حماية البيانات والأنظمة من الهجمات الإلكترونية.	2025–2026	• الهيئة العامة للمعلومات • الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 3: تعزيز الأمن السبراني	**نشر الوعي بأهمية الأمن السبراني**	رفع وعي الجمهور بالمخاطر الإلكترونية وتعليمهم كيفية حماية أنفسهم على الإنترنت.	• تطوير حملات توعية توضح المخاطر وتركز على فوائد الأمن السبراني بلغة بسيطة سهلة الفهم. • استخدام وسائل نشر متنوعة كالتلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي. • تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات حول الأمن السبراني. • تضمين طرق الوقاية من المخاطر الإلكترونية وآليات التصرف عند التعرض لها في المناهج المدرسية.	2025–2029	• وزارة التربية والتعليم • وزارة الثقافة والتنمية المعرفية • هيئة الإذاعة والتلفزيون الليبية • الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات
	تعزيز الأمن السبراني للبنية التحتية الرقمية	حماية الأنظمة الرقمية والشبكات من الهجمات والتهديدات الإلكترونية ولضمان تحقيق أعلى مستويات الأمن السبراني	• تحديد التهديدات المحتملة والأصول الأكثر عرضة للهجمات. • تقييم مخاطر كل تهديد واحتمال حدوثه وشدته. • تركيب جدران الحماية وبرامج مكافحة الفيروسات والتشفير لحماية الأنظمة والشبكات. • إجراء اختبارات اختراق منتظمة لتحديد نقاط الضعف في الشبكة	2025–2026	• الهيئة العامة المعلومات • الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية
	تعزيز سياسات أمن الشبكة والبيانات	ممارسات أمنية فعّالة للأفراد والمنظّمات على حدّ سواء	• تحديد المخاطر الأمنية التي قد تواجهها الشبكة وتقدير احتمال وقوعها وشدة أثرها. • وضع خطة للاستجابة لحوادث الأمن السبراني وتحديد الخطوات الضرورية لاسترداد البيانات وتقليل الضرر. • وضع سياسات واضحة وإجراءات محدّدة لتحسين أمن الشبكة والبيانات. • نشر السياسات والإجراءات على الموظفين وتدريبهم على كيفية تنفيذها. • مراقبة فعالية السياسات والإجراءات وتقييم الحاجة إلى إجراء أي تعديلات ضرورية.	2025–2026	• الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 3: تعزيز الأمن السبراني	**حماية البيانات الشخصية للمواطنين من الهجمات الإلكترونية**	تقليل مخاطر الهجمات الإلكترونية على الخصوصية والأمان المالي للمواطنين	• تحديد كيفية جمع البيانات الشخصية واستخدامها وتخزينها. • تنفيذ ممارسات أمنية لحماية البيانات أثناء نقلها وتخزينها من الوصول غير المصرح به أو الفقدان أو التلف. • استخدام كلمات مرور قوية وفريدة لكل حساب على الإنترنت. • استخدام مصادقة ثنائية العوامل كطبقة إضافية من الأمان إلى الحسابات على الإنترنت.	2025–2026	• وزارة العدل • الهيئة العامة المعلومات • الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات
	دعم البحث والتطوير في مجال الأمن السبراني.	تعزيز الابتكار وتطوير حلول جديدة للتحديات الأمنية في الفضاء السبراني.	• توفير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة لتطوير المهارات اللازمة في مجال الأمن السبراني تجذب المواهب الشابة. • إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في مجال الأمن السبراني لجمع خبراء من مختلف المجالات. • توفير التمويل اللازم للباحثين والمؤسسات لإجراء الأبحاث في مجال الأمن السبراني. • تشجيع الابتكار من خلال منح ومسابقات لتطوير حلول أمنية مبتكرة.	2025–2028	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التعليم التقني والفني • الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات وزارة التخطيط

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 3: تعزيز الأمن السبراني	**إنشاء مراكز الاستجابة السريعة والتعافي من الكوارث وفرق الدعم**	تقليل وقت الاستجابة للحوادث والتأثير السلبي للكوارث وتحسين قدرات التعافي	• إنشاء مراكز وطنية للاستجابة السريعة مسؤولة عن تلقي البلاغات عن الكوارث وتقييمها والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ضررها. • إنشاء فرق دعم متخصصة لتقديم المساعدة والدعم للأفراد والمنظمات التي تتعرض للكوارث. • تفعيل خطط التعافي لكل منظمة لاستعادة البيانات والأنظمة المتضررة من الكوارث. • إجراء التمارين والتدريبات بشكل دوري لمحاكاة الحوادث ولاختبار الاستجابة والتعافي. • تأسيس قنوات اتصال بين مراكز الاستجابة السريعة وفرق الدعم مع المنظمات ذات الصلة لتبادل أفضل الممارسات وتلقي الدعم الفني.	2025–2027	• الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات • الهيئة العامة المعلومات
	تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال تبادل المعلومات والخبرات.	الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الرائدة في مجال الأمن السبراني	• إقامة شراكات دولية لتبادل المعرفة والموارد وأفضل الممارسات لمكافحة هذه الجرائم. • إنشاء قاعدة بيانات للجرائم الإلكترونية تساعد على تتبع الجرائم الإلكترونية و تحديد أنماطها و اتجاهاتها. • دعم البحث والتطوير المجال لتطوير حلول مبتكرة لمكافحة الجرائم الإلكترونية. • التعاون مع بقية الدول على ملاحقة الجناة بشكل أكثر فعالية لمنع ارتكاب الجرائم الإلكترونية.	2027–2029	• الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. • وزارة الداخلية وزارة الخارجية والتعاون الدولي.

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 3: تعزيز الأمن السبراني	**تطوير سياسات وأدوات أمنية فعّالة على مستوى المؤسسات لحماية بياناتها وأنظمتها**	حماية البيانات والأنظمة من التهديدات والمخاطر الامنية	• إصدار إرشادات ونصائح عملية حول تطبيق سياسات وأدوات أمنية فعالة. • توفير خدمات استشارية لمساعدة المؤسسات على تقييم المخاطر الأمنية وتطوير أو تحديث سياسات الأمن السبراني. • الزام المؤسسات بالامتثال للوائح والقوانين الوطنية المتعلقة بالأمن السبراني وحماية البيانات. • تقديم الجوائز والشهادات والحوافز المالية للمؤسسات التي تطبق أفضل الممارسات وتتميز في مجال الأمن السبراني.	2026–2027	• الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية • الهيئة العامة للمعلومات
محور العمل 4: الاقتصاد الرقمي والتعاون والابتكار	**دعم استخدام التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة**	تسخير إمكانيات التكنولوجيات الناشئة لإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني	• نشر استخدام إنترنت الأشياء في مختلف القطاعات، كالصناعة والزراعة والطاقة والبيئة والمدن الذكية. • إنشاء منصات إلكترونية توفر محتوى تعليمي تفاعلي باستخدام الذكاء الاصطناعي. • استخدام التكنولوجيات الناشئة لتشخيص الأمراض وتطوير علاجات جديدة. • الاستفادة من البيانات الضخمة لتحسين صنع القرار في مختلف المجالات. • تعزيز استخدام الحوسبة السحابية لتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات بشكل أكثر كفاءة وفعالية.	2027–2029	• كافة الوزارات والمؤسسات • الهيئة العامة للمعلومات الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 4: الاقتصاد الرقمي والتعاون والابتكار	**تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص**	توظيف خبرات وإمكانيات القطاعين العام والخاص لتطوير حلول تقنية تعالج التحديات وتسهم في تحقيق التنمية	• تنفيذ القطاع الخاص لتطبيقات تستخدم التكنولوجيات الناشئة تعالج التحديات في مختلف المجالات. • تطوير وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة على التكنولوجيات الناشئة لتنفيذ المشاريع التقنية. • تشجيع الاستثمار في التكنولوجيات الناشئة على نطاق واسع.	2025– 2027	• وزارة التخطيط • وزارة الاقتصاد والتجارة • وزارة العمل والتأهيل • الهيئة العامة للمعلومات • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية
	الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التقنية	التحوّل إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية.	• تيسير التمويل للشركات الناشئة للمساعدة في تمويل نموها و تطوير منتجاتها وخدماتها. • توفير برامج التدريب والتطوير للمؤسسين في مختلف مراحل تأسيس وإدارة شركاتهم. • منح قروض ميّسرة أو استثمارات من قبل صناديق رأس المال الاستثماري. • تنويع الاستثمارات لتقليل المخاطر ولتحقيق عوائد استثمارية مجزية والاستثمار على المدى الطويل.	2027– 2029	• وزارة التخطيط • وزارة الاقتصاد والتجارة • وزارة العمل والتأهيل • الهيئة العامة للمعلومات • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية
	تشجيع الابتكار وتطوير ريادة الأعمال في مجال التقنية		• التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال عموماً وفي الجامعات لدعم المشاريع التقنية الناشئة. • خلق بيئة تنظيمية داعمة لريادة الأعمال من خلال قوانين ولوائح تُشجع على الابتكار والاستثمار وتدعم الشركات الناشئة. • توفير مراكز التوجيه والدعم والموارد اللازمة لتحويل الأفكار إلى مشاريع تجارية ناجحة. • ادماج مناهج الابتكار وريادة الأعمال ضمن برامج الكليات التقنية.	2025– 2028	• وزارة التخطيط • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التعليم التقني والفني وزارة العمل والتأهيل

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 4: الاقتصاد الرقمي والتعاون والابتكار	**دعم التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي**	تسهيل تبادل السلع والخدمات عبر الإنترنت.	• إنشاء صناديق لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للانتقال إلى التجارة الإلكترونية. • تطوير وسائل الدفع الإلكتروني والتوسع في استخدامها وتأمينها لدعم التجارة الإلكترونية. • دعم الشركات المحلية في الترويج لمنتجاتها عبر المنصات الدولية للوصول للأسواق العالمية.	2025–2027	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد والتجارة • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية. • مصرف ليبيا المركزي.
	تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية	جذب المزيد من الاستثمارات لتحقيق النمو الاقتصادي.	• خلق بيئة استثمارية آمنة تعزّز سيادة القانون و حماية حقوق الملكية الفكرية. • تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل عملية تأسيس الشركات والحصول على التراخيص اللازمة. • تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين لتشجيع الاستثمار وجذب المزيد من رأس المال.	2025–2026	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد والتجارة • وزارة العدل • الهيئة العامة للمعلومات
محور العمل 5: بناء القدرات والبحث والتطوير	**محو الأمية الرقمية وتعزيز المهارات**	تطوير مهارات المواطنين التقنية وتزويدهم بالمعرفة اللازمة.	• إطلاق حملة إعلامية لزيادة الوعي بأهمية التقنية ودورها في مختلف القطاعات. • عقد حلقات نقاش وورش عمل لمناقشة موضوعات هامة في مجال التقنية و تبادل الخبرات بين المشاركين. • إقامة مراكز الدعم التقني للرد على استفسارات المواطنين فيما يخص استخدام التقنية. • توفير برامج تعليمية وتدريبية لتطوير مهارات المواطنين الرقمية.	2025–2027	• وزارة التعليم التقني والفني • وزارة العمل والتأهيل • وزارة الثقافة والتنمية المعرفية هيئة الاذاعة والتلفزيون الليبية

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 5: بناء القدرات والبحث والتطوير	**دعم مشاركة الشباب والنساء في مجال التقنية**	بناء مجتمع رقمي يضمن فرصاً متساوية للجميع	• نشر الوعي بأهمية مشاركة الشباب والنساء في مجال التقنية من خلال برامج التوعية والتعليم في المدارس والجامعات. • توفير برامج تدريب وتطوير مخصّصة للشباب والنساء لإعدادهم للعمل في مجال التقنية. • خلق بيئة عمل داعمة للشباب والنساء في مجال التقنية خالية من التمييز والتحرش. • إقامة المسابقات والأنشطة (البرمجة، الروبوتات، تطوير التطبيقات) بهدف اكتشاف المواهب الشابة وتشجيعهم على تطوير مهاراتهم في مجال التقنية.	2025–2028	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة الشباب • وزارة الرياضة • وزارة الشؤون الاجتماعية • وزارة الثقافة والتنمية المعرفية
	دمج المهارات الرقمية في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم	حصول جميع الطلاب على المعارف والمهارات اللازمة للنجاح في العصر الرقمي.	• توفير البنية التحتية الرقمية اللازمة مثل أجهزة الحاسوب والنفاذ إلى الإنترنت والبرامج التعليمية. • تطوير المناهج الدراسية لدمج المهارات الرقمية في المواد الدراسية وربطها باحتياجات سوق العمل. • تدريب المعلمين على استخدام التقنية و دمجها في خططهم الدراسية بفعالية. • تطوير منصات تعليمية وبرامج تفاعلية تتيح للطلاب فرص التعلم خارج ساعات الدوام المدرسي.	2025–2028	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التعليم التقني والفني وزارة العمل والتأهيل

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 5: بناء القدرات والبحث والتطوير	**توفير دورات تدريبية مجانية في مختلف المجالات الرقمية**	جعل التعليم والتدريب المهني متاحاً لجميع لسد الفجوة الرقمية	• تقديم المؤسسات العامة والخاصة لبرامج تدريبية في إطار المسؤولية الاجتماعية. • توفير برامج حكومية لدورات تدريبية مجانية في مختلف المجالات الرقمية. • توفير منصات تعليمية تقدم دورات تدريبية مجانية في مختلف المجالات الرقمية. • تقديم بعض المؤسسات غير الربحية لدورات تدريبية مجانية في مختلف المجالات الرقمية. • تهيئة المكتبات العامة لتقدم دورات تدريبية مجانية في مختلف المجالات الرقمية.	2025–2028	• وزارة العمل والتأهيل • وزارة الشباب • وزارة الثقافة والتنمية المعرفية • وزارة التعليم التقني والفني • هيئة الإذاعة والتلفزيون الليبية • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية
	تشجيع العاملين على التعلّم المستمر لتطوير مهاراتهم الرقمية	مؤسسات قادرة على المنافسة و النجاح في العصر الرقمي.	• تحسين فرص التقدم الوظيفي وتشجيع العاملين على تطوير مهاراتهم الرقمية. • مكافأة التعلّم والحصول على مكافآت مادية ومعنوية. • توفير الموارد اللازمة للمساعدة على التعلم المستمر ودعم التعلم الذاتي. • إقامة المسابقات في مجالات مثل البرمجة، والروبوتات، وتطوير التطبيقات.	2025–2029	• كافة الوزارات الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
	الاستثمار في أبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تطوير حلول مبتكرة في مواجهة تحديات المجتمع في مختلف المجالات.	• زيادة الإنفاق على البحث العلمي في مجال تقنية المعلومات والاتصالات. • جذب الكفاءات العلمية وتشجيعهم على العمل في أبحاث تقنية المعلومات والاتصالات. • إنشاء مراكز أبحاث متميزة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية والأمن السبراني. • تشجيع التعاون بين مراكز الأبحاث والجامعات كبيوت خبرة لتطوير حلول للتحديات التي تواجهها المؤسسات.	2025–2029	• وزارة الاقتصاد والتجارة • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التعليم التقني والفني • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية • الهيئة العامة للمعلومات • الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات
محور العمل 6: السياسات الثقافية والاجتماعية والتوعية	**رقمنة الموروث الثقافي المحلي ونشره والحفاظ عليه**	حماية التراث الثقافي من الاندثار وضمان إتاحته للأجيال الحالية والمستقبلية	• جمع المواد الثقافية المحلية، مثل القصص الشعبية، الأغاني التقليدية، الحرف اليدوية، الوثائق التاريخية، الروايات الشفهية. • حماية وصيانة المدن القديمة والأحياء والمباني الأثرية والمحافظة عليها. • توثيق الموروث الشعبي باستخدام تقنيات التصوير، المسح الضوئي، والتسجيل الصوتي. • انشاء قواعد بيانات رقمية لتخزين هذه المواد بشكل منظم والاحتفاظ بنسخ احتياطية منها وحفظها في مواقع متعددة لضمان الأمان. • اطلاق مواقع إلكترونية وتطبيقات مخصصة لعرض المواد الثقافية الرقمية وجعلها متاحة للمجتمعات المحلية والعالمية.	2025–2026	• وزارة الثقافة والتنمية المعرفية • وزارة السياحة والصناعات التقليدية • مصلحة الاثار • وزارة الإسكان والتعمير • جهاز المدن التاريخية • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية الهيئة العامة للمعلومات

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 6: السياسات الثقافية والاجتماعية والتوعية	**دعم إنتاج المحتوى الرقمي العربي**	زيادة كمية ونوعية المحتوى المتاح للجمهور الناطق بالعربية، ونشر الثقافة والقيم واللغة العربية في جميع أنحاء العالم.	• تمويل ودعم مشاريع إنتاج المحتوى الرقمي العربي في مختلف المجالات الإبداعية. • تقديم منح مالية وجوائز تشجيعية للمبدعين والكتاب والمنتجين لتطوير محتوى باللغة العربية. • تطوير منصات رقمية تستضيف المحتوى العربي وتوفر قنوات نشر متنوعة. • دعم استخدام التقنيات الحديثة في إنتاج ونشر المحتوى العربي ما يتيح للمبدعين سهولة إنتاج المحتوى الرقمي وزيادة جودته. • التعاون مع المنظمات الدولية لدعم وترويج المحتوى العربي على نطاق واسع.	2025–2027	• وزارة الثقافة والتنمية المعرفية • وزارة السياحة والصناعات التقليدية • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية • وزارة الخارجية والتعاون الدولي
	المشاركة الواسعة وإدماج المجتمع بالاعتماد على التكنولوجيات الرقمية	ضمان مشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية و اتخاذ القرارات وزيادة التفاعل المجتمعي مع الاستفادة من القنوات الرقمية	• تشجيع المشاركة والحوار المجتمعي في جميع مراحل عملية صنع القرار (المشاركة الالكترونية). • تشجيع الأفراد على المشاركة الرقمية الفاعلة في النقاشات والأنشطة المجتمعية. • استخدام وسائل اتصال إلكترونية تتيح للمواطنين تقديم آرائهم واقتراحاتهم ولجمع ملاحظاتهم وتحليلها. • تعزيز التعليم العام لتعريف الطلاب بقيم المواطنة والديمقراطية وبأهمية المشاركة الفاعلة في القضايا العامة.	2025–2029	• وزارة الشؤون الاجتماعية • وزارة الثقافة والتنمية المعرفية • وزارة التربية والتعليم الهيئة العامة للمعلومات

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 6: السياسات الثقافية والاجتماعية والتوعية	**النفاذ إلى المعلومات والمعرفة**	اتاحة النفاذ إلى المعلومات والمعرفة بشكل حر ومفتوح للجميع	• تنظيم حملات توعوية لتعريف الجمهور بأهمية حق الوصول إلى المعلومات والمعرفة. • توفير منصة للبيانات والمعلومات مفتوحة وقابلة لإعادة الاستخدام والتحليل، بصورة كاملة للجميع دون تخصيص أو قيود • إنشاء مراكز مجتمعية توفر الوصول المجاني إلى الإنترنت وأجهزة الحاسوب. • تعزيز الشفافية و توفير المعلومات لجميع الأفراد (بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة) بشكل سهل ومفهوم.	2025–2028	• وزارة الثقافة والتنمية المعرفية • الهيئة العامة للمعلومات • الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية • هيئة الإذاعة والتلفزيون الليبية
	تعزيز ثقافة استخدام الإنترنت بشكل أخلاقي ومسؤول	غرس القيم الأخلاقية بين أفراد المجتمع والمساهمة في مكافحة المحتوى الضار وخطاب الكراهية والتنمر الإلكتروني	• تنفيذ حملات توعوية وتثقيفية حول استخدام الإنترنت بشكل أخلاقي ومسؤول ومكافحة الانحرافات الرقمية. • إنشاء مواد تعليمية وتوجيهات للمستفيدين حول كيفية التصرف بشكل مسؤول وأخلاقي على الإنترنت، وكيفية التعامل مع المحتوى الرقمي بشكل آمن. • التنسيق مع الجهات المعنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز تأثير المبادرة وتحقيق أهدافها. • تقييم أداء المبادرة بشكل دوري، وقياس تأثيرها وفعاليتها، واستخدام النتائج لتحسين وتعديل الأنشطة المستقبلية.	2025–2027	• وزارة الثقافة والتنمية المعرفية • وزارة التربية والتعليم هيئة الإذاعة والتلفزيون الليبية

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
	نشر الوعي بين المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم القانونية في الفضاء السبراني.	تعزيز ثقة المواطنين في الفضاء السبراني وتشجيعهم على المشاركة بشكل إيجابي فعال وبناء.	• استهداف كافة فئات المجتمع المختلفة. • تطوير محتوى توعوي يلائم احتياجات واهتمامات الفئات المستهدفة. • تنفيذ برامج التوعية عبر قنوات التواصل المُناسبة لكل فئة. • تحسين برامج التوعية بناءً على نتائج المتابعة والتقييم.	2025–2029	• وزارة الثقافة والتنمية المعرفية • هيئة الإذاعة والتلفزيون الليبية • وزارة العدل • هيئة أمن وسلامة المعلومات
محور العمل 6: السياسات الثقافية والاجتماعية والتوعية	**تعزيز الهوية الوطنية من خلال القنوات الرقمية**	تعزيز الانتماء والولاء للوطن وتشجيع الفخر بالإنجازات الوطنية بين أفراد المجتمع	• دعم الإعلام الوطني الرقمي باعتباره وسيلة للتوعية بأهمية الهوية الوطنية ونشر القيم والمبادئ الوطنية. • التركيز على تعليم التاريخ واللغة والقيم والشخصيات البارزة والثقافة الوطنية من خلال المنصات الرقمية. • الإشارة إلى المعارض والمهرجانات الثقافية والفنية التي تعرض التراث الوطني والعادات والتقاليد المحلية في القنوات الرقمية • نشر المعلومات الثقافية عبر القنوات الرقمية لإثراء الهوية الوطنية وتعزيز التفاهم والتسامح.	2025–2029	• وزارة التربية والتعليم • وزارة الشباب • وزارة الثقافة والتنمية المعرفية • وزارة الخارجية والتعاون الدولي هيئة الإذاعة والتلفزيون الليبية

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 6: السياسات الثقافية والاجتماعية والتوعية	**دعم التماسك الاجتماعي**	تحقيق الوحدة الوطنية وبناء مجتمع قوي ومتضامن و متسامح قادر على التصدي للتحديات التي تواجهه.	• تطوير ألعاب إلكترونية واستخدام منصات التواصل الاجتماعي للتركيز على القيم المشتركة، والتسامح، والتعايش السلمي والمساواة والعدالة الاجتماعية. • تنفيذ برامج تنموية تهتم بالحدّ من الفقر وتحسين الظروف المعيشية مثل تقنيات الزراعة الذكية وتوفير فرص عمل في المجالات التقنية تسهم في تنمية المجتمعات المحلية. • تسخير وسائل الاتصال الإلكترونية لنشر معلومات حول فرص العمل التطوعي وتشجيع الانخراط في برامجه التي تستهدف حل المشكلات المجتمعية. • توفير منصات لجمع التبرعات لدعم المشاريع التطوعية والمساهمة في تعزيز روح العمل الجماعي. • تطوير أنظمة القضاء والرصد الإلكتروني لتعزيز العدالة الاجتماعية ومراقبة الانتهاكات وضمان حصول الجميع على حقوقهم وتساوي الفرص.	2025– 2029	• وزارة الشباب • وزارة الشؤون الاجتماعية • وزارة الثقافة والتنمية المعرفية وزارة العمل والتأهيل

محور العمل	المبادرة/ البرنامج	الهدف من المبادرة/ البرنامج	مراحل التنفيذ	الإطار الزمني	الجهات المعنية بالتطبيق والجهات المشاركة
محور العمل 6: السياسات الثقافية والاجتماعية والتوعية	**تحسين جودة الحياة**	رفع مستوى الرفاهية والراحة لجعل المجتمع أكثر سعادة وصحة وازدهاراً.	• توفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية من خلال تطوير البنية التحتية الصحية، مثل السجلات الصحية الإلكترونية، والرعاية الصحية عن بُعد، وتطبيقات التواصل مع مقدّمي الرعاية الصحية. • الحصول على التعليم بما في ذلك الفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة في بيئة تعليمية ملائمة باستخدام أدوات التعلم الإلكترونية لمساعدة الطلاب على التعلّم بشكل أكثر فعالية. • استخدام أدوات التعلم الإلكترونية لمساعدة الطلاب على التعلم بفعالية أكبر في بيئة تعليمية ملائمة بما في ذلك الفئات المحرومة وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة. • الاستفادة من أنظمة النقل الذكية وأنظمة تحديد المواقع الجغرافية وأنظمة إدارة حركة المرور. • توفير وسائل نقل عام آمنة ومريحة مثل المركبات الكهربائية لتحسين كفاءة شبكات النقل ومستدامة. • دعم مشاريع توفير مساكن ميسورة التكلفة وتحسين جودة الإسكان القائم باستخدام تقنيات البناء الحديثة ومواد بناء مستدامة، وتصميمات موفرة للطاقة، وأنظمة الطاقة الشمسية. • استخدام أنظمة مراقبة جودة مياه الشرب والعدادات الذكية لمراقبة الاستهلاك لتحسين كفاءة استخدام الموارد وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه النظيفة والصرف الصحي. • زيادة المساحات الخضراء في المناطق الحضرية بتطبيق تقنيات حديثة، مثل الزراعة المائية والزراعة العمودية، لتوفير بيئة صحية ومريحة للسكان وإنشاء حدائق عامة ذكية مجهّزة بأنظمة ري ذكية، وإضاءة موفرة للطاقة، وأجهزة استشعار لقياس جودة الهواء.	2025-2029	• وزارة التخطيط • وزارة الصحة • وزارة المواصلات • وزارة التربية والتعليم • وزارة والإسكان والتعمير • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التعليم التقني والفني • وزارة البيئة • وزارة الحكم المحلي • الشركة العامة للمياه والصرف الصحي • الشركة العامة الكهرباء. المجالس البلدية

4. حوكمة الأجندة

تمثل الأجندة الوطنية خريطة طريق استراتيجية تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق التنمية الرقمية على مختلف المستويات. ولتحقيق الأهداف المرجوة لا يكفي فقط صياغة هذه الأجندة، بل يجب ضمان تنفيذها بفعالية وكفاءة عاليتين. وفي هذا الصدد تؤدي حوكمة تنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية دوراً محورياً.

يُقصد بالحوكمة مجموعة من الممارسات المتسقة والآليات الفعّالة التي تضمن تنفيذ الأجندة الوطنية على النحو المُخطّط له، وتُعدّ ركيزة أساسية لضمان تحقيق أهداف التنمية الرقمية. وبالتالي تتطلب إطاراً تنظيمياً (هيكلية) متعدد المستويات يُحدد الأدوار والمسؤوليات وآليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ هذه الأجندة. توفر هذه الهيكلية المتكاملة إطار عمل واضحاً للحوكمة والتنظيم والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية. يعرض الشكل (2) النموذج المقترح لهذه الهيكلية.

الشكل 2: هيكلية حوكمة الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية

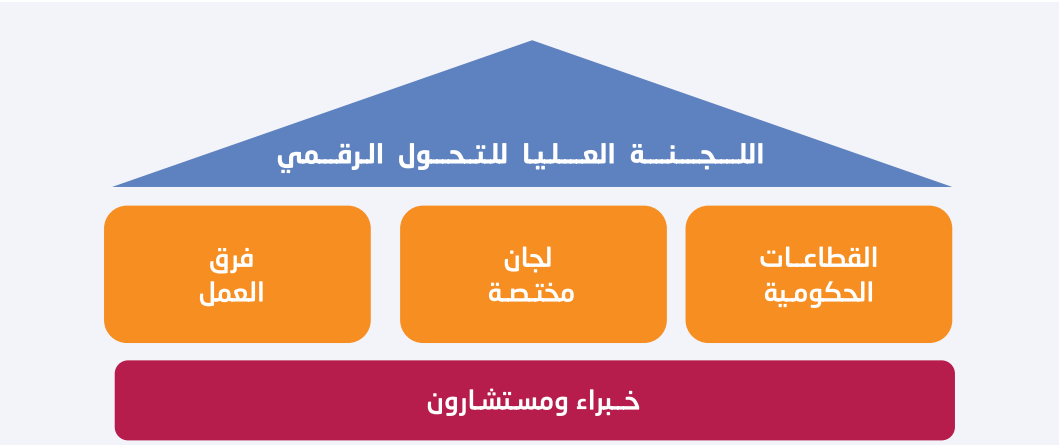

اللجنة العليا للتحوّل الرقمي

تشكّلت هذه اللجنة بقرار من رئيس الحكومة بحيث تكون هي المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالقطاعات الحكومية. كما تشرف هذه اللجنة على عمل مختلف الجهات المعنية بتنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية الرقمية.

اللجان القطاعية الحكومية

يطوّر كل قطاع حكومي خطة عمل خاصة به لتنفيذ المهام والمسؤوليات المكلّف بها وفق محاور العمل المحددة بالأجندة. يقدّم كل قطاع حكومي تقارير دورية عن سير خطة عمله ومدى التقدّم في تنفيذ المهام المحدّدة المرتبطة بالتنمية الرقمية.

لجان مختصة

تشكّل اللجنة العليا للتحوّل الرقمي لجان مختصة في مختلف المجالات ذات العلاقة بالتنمية الرقمية، مثل التعليم والصحة والأمن السبراني. تسهم هذه اللجان بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية في تنفيذ الخطط القطاعية، بحيث تقوم بتقديم المشورة للجهات المعنية حول أفضل الممارسات في مجال تخصصها.

فرق العمل

ترشح اللجنة القطاعية فرق عمل لتنفيذ مشاريع ومبادرات محدّدة مرتبطة بالتنمية الرقمية. بحيث تتكون فرق العمل من أفراد ذوي خبرة في مجالات مختلفة ذات صلة بالمشروع أو المبادرةُ. تحدد لكل فريق عمل أهداف واضحة وجداول زمنية لتنفيذها وفق الأجندة الوطنية.

الخبراء والمستشارون

تجري الاستعانة بخبراء ومستشارين في مجال التنمية الرقمية لتقديم المشورة والدعم الإداري والتقني للجهات المعنية. وتُشكّل مجالس استشارية تضمّ خبراء متخصصين في إدارة المشاريع الرقمية. تُقدم هذه المجالس توصياتها وآراءها للجان وفرق العمل وتعدّ التقارير التفصيلية لضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة.

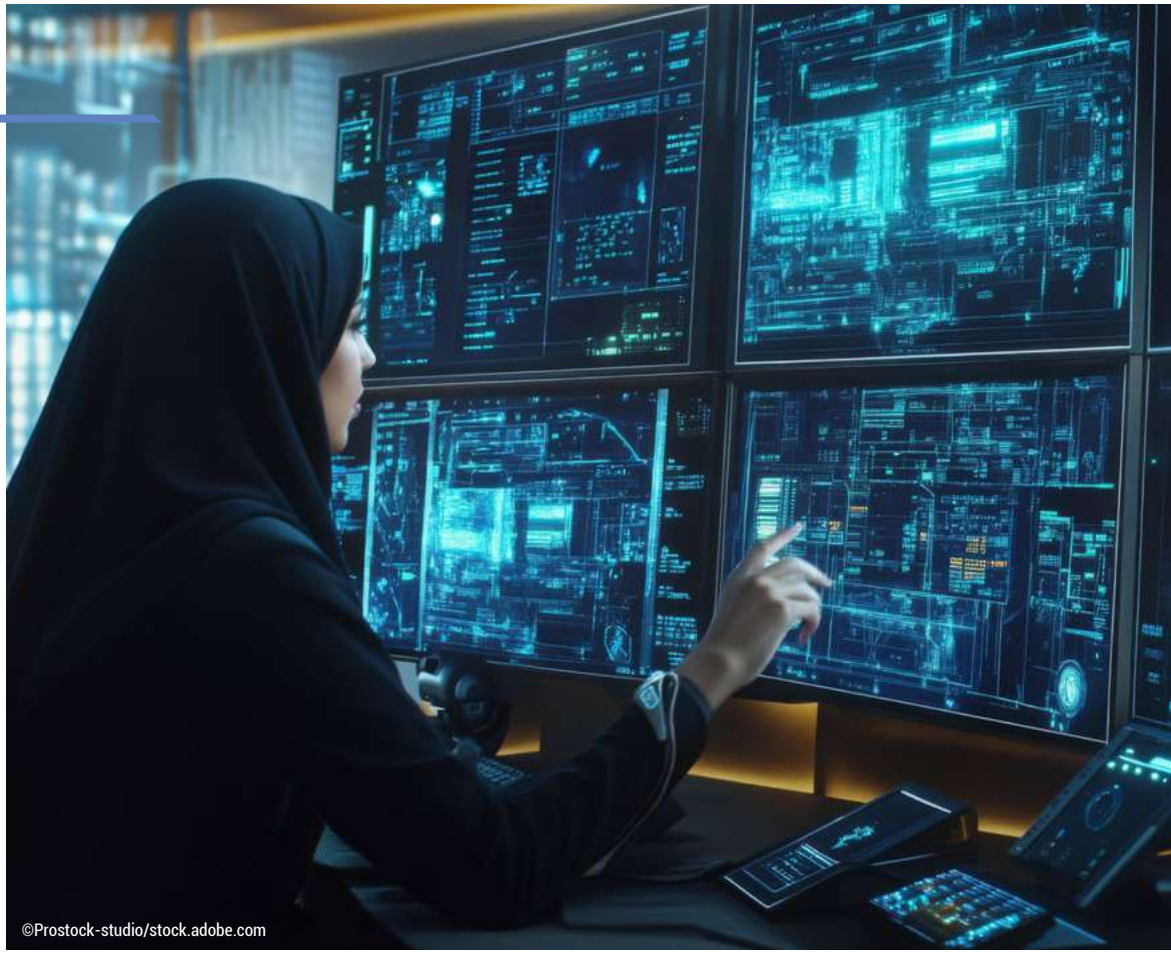

5. الرصد والتقييم

تتولى اللجنة العليا الإشراف بشكل عام على مدى التقدم في تنفيذ الأجندة في حين تقوم اللجان الفرعية، بما في ذلك الخبراء والمستشارون، بإعداد التقارير كل فيما يخصه لعرضها على اللجنة الوطنية. وفيما يلي أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم وقياس الأداء موّزعة على محاور العمل الستة السالفة الذكر، بالإضافة إلى تقييم مدى تحقيق الأهداف الكمية خلال مراحل التنفيذ المختلفة والمجالات ذات العلاقة:

أولا: تشريعات البيئة الرقمية

- عدد القوانين التي تمّ تحديثها.
- عدد اللوائح التي تمّ إصدارها.
- عدد اللجان التي تمّ تشكيلها.

ثانيا: تحسين البنية التحتية الرقمية

- سرعة الإنترنت المتاحة للمستخدمين.
- نطاق تغطية شبكات الإنترنت عالية السرعة.
- نسبة الخدمات الحكومية الإلكترونية المتاحة للمستهدف.

ثالثا: تعزيز الأمن السبراني

- عدد الحملات التوعوية التي يتمّ تنفيذها سنوياً.
- مدى الامتثال للمعايير الدولية للأمن السبراني.
- عدد حالات خرق حماية بياناتهم الشخصية.
- عدد الهجمات الإلكترونية التي يتمّ تسجيلها.
- حجم الاستثمارات في مجال البحث والتطوير في مجال الأمن السبراني.
- عدد المنشورات العلمية في مجال الأمن السبراني.
- زمن الاستجابة لحالات الطوارئ الإلكترونية.
- مستوى تطبيق ضوابط الأمن السبراني في المؤسسات.
- عدد الاتفاقيات الدولية المبرمة لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

رابعاً: الاقتصاد الرقمي والتعاون والابتكار

- حجم الاستثمار في مجال التقنية الرقمية.
- عدد الشركات الناشئة في مجال التقنية الرقمية.
- عدد فرص العمل التي تم توفيرها في مجال التقنية الرقمية.
- عدد براءات الاختراع التي تم تسجيلها في المجالات التقنية.

خامساً: بناء القدرات والبحث والتطوير

- عدد البرامج التعليمية والتدريبية المتاحة في مجال التكنولوجيات الرقمية.
- معدّل مشاركة القوى العاملة في برامج التعليم والتدريب الرقمي.
- نسبة الخريجين من برامج التعليم والتدريب في مجال التكنولوجيات الرقمية.
- نسبة القوى العاملة التي تمتلك مهارات رقمية أساسية.

سادساً: السياسات الثقافية والاجتماعية والتوعية

- نسبة ما تمت رقمنته من الموروث الثقافي الوطني.
- حجم الاستثمار في إنتاج المحتوى الرقمي المحلي.
- مدى رضى الجمهور عن المواد الثقافية الرقمية.
- نسبة السكان الذين أتيح لهم الوصول إلى المعرفة بشكل حر ومفتوح.
- عدد الأفراد الذين شاركوا في النقاشات والأنشطة المجتمعية إلكترونياً.
- عدد التطبيقات العربية التي يتمّ تحميلها.
- عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي العربية.
- مدى تغطية برامج التوعية المستهدفين.
- مدى التحسن في جودة الحياة والرفاه المجتمعي برضى الجمهور عن توفر وجودة الرعاية الصحية والتعليم وتوفر الكهرباء والماء.

6. الخطة الإعلامية

تؤدي هذه الخطة دوراً محورياً في التسويق للأجندة الرقمية الليبية والتعريف بها وايصال رسالة موحّدة إلى الجمهور، تهدف إلى:

- زيادة وعي الجمهور بأهداف وأهمية ومبادرات الأجندة الرقمية الليبية؛
- حشد تأييد ودعم أصحاب المصلحة للأجندة؛
- تشجيع مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في تنفيذ الأجندة؛
- تعزيز مكانة ليبيا على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي كوجهة رائدة في المجال الرقمي.

مكونات الخطة

المراد من هذه الخطة الإعلامية هو ايصال الرسائل الرئيسية التالية الى أصحاب المصلحة بشكل مباشر:

- أهمية الأجندة الرقمية لتنمية ليبيا الاقتصادية والاجتماعية؛
- فرص الاستثمار والتعاون المتاحة من خلال الأجندة الرقمية؛
- النجاحات والتقدم الذي تم تحقيقه بالفعل في إطار مشاريع الأجندة الرقمية.

المستهدفون بالخطة

- المسؤولون الحكوميون: تقع على عاتق الحكومة مسؤولية تنفيذ الأجندة الرقمية، لذا يجب إقناع المسؤولين في القطاعات المختلفة بأهمية الأجندة وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها.
- المواطنون الليبيون: هم الفئة الأكثر استفادة من التنمية الرقمية، لذا يجب اطلاعهم على فوائدها ومزاياها وتشجيعهم على المشاركة في تنفيذها.
- المجتمع المدني: وله دور مهم في توعية المواطنين وتشجيعهم على المشاركة في التنمية الرقمية، لذا يجب إشراكه في عملية ترويج الأجندة.
- المجتمع الدولي: يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم الفني والمالي لليبيا في مسيرتها نحو التنمية الرقمية، لذا يجب اطلاعه على الأجندة وجذب اهتمامه بها.

قنوات التواصل

- وسائل الإعلام التقليدية مثل التلفزيون والإذاعة باعتبارها تصل إلى جمهور واسع ويمكن استخدامها لنشر معلومات حول الأجندة الرقمية.
- وسائل الإعلام الرقمية مثل مواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت فهي تتيح تفاعلاً مباشراً مع الجمهور ويمكن استخدامها لنشر محتوى تفاعلي حول الأجندة.
- الفعاليات والمؤتمرات التي يمكن تنظيم فعالياتها لنشر الوعي حول الأجندة الرقمية وجذب اهتمام

مختلف أصحاب المصلحة.

- المواد التوعوية مثل الكتيبات والملصقات ومقاطع فيديو توضيحية قصيرة يمكن إعدادها ونشرها في الأماكن العامة.
- التواصل المباشر مع مختلف أصحاب المصلحة بشكل مباشر لعرض الأجندة ومناقشة سبل تنفيذها.

محتوى الخطة

- معلومات حول الأجندة الرقمية: أهدافها ومبادراتها وفوائدها ومزاياها.
- آراء الخبراء: لتأكيد أهمية الأجندة الرقمية وقابليتها للتطبيق.
- قصص نجاح من دول أخرى: لتقديم نماذج ملهمة حول التنمية الرقمية.
- حوارات مفتوحة مع الجمهور: لجمع آراء ومقترحات الجمهور حول الأجندة.
- مسابقات وتحديات: لزيادة الوعي حول الأجندة وتشجيع المشاركة فيها.

الجدول الزمني

يوضح الجدول 2 تنفيذ الخطة الإعلامية للأجندة الوطنية للتنمية الرقمية في ليبيا (2025-2030)، وهي مقسّمة إلى ثلاث مراحل زمنية.

الجدول 2: الإطار الزمني للخطة الإعلامية

المرحلة	الهدف	الخطوات	التوقيت
الأولى	**إطلاق الخطة وتأسيس البنية التحتية الإعلامية**	• إطلاق الموقع الرسمي للأجندة الرقمية لنشر جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بالأجندة. • إعداد المواد الترويجية الأساسية مثل مقاطع فيديوية ترويجية، إنفوجرافيكس، ونشرات إخبارية. • تشكيل فرق عمل متخصصة في الإعلام الرقمي والتقليدي.	الربع الأول 2025
		• بدء حملات التوعية على وسائل التواصل الاجتماعي خاصة: فيسبوك، منصة X، وإنستغرام، لينكد إن. • إصدار بيانات صحفية حول الأجندة وأهدافها. • تنظيم مؤتمر للإعلان عن بدء العمل بالأجندة الرقمية ودعوة الأطراف المعنية للمشاركة.	الربع الثاني 2025
		• إجراء مقابلات تلفزيونية وإذاعية لتسليط الضوء على الأجندة الرقمية عبر وسائل الإعلام المحلية والدولية. • التعاون مع المدوّنين المؤثرين لنشر رسالة الأجندة.	الربع الثالث 2025
		• تنظيم ورش عمل محلية تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات التعليمية. نشر مقالات وتحليلات تركّز على أهمية الأجندة الرقمية وفوائدها.	الربع الرابع 2025

المرحلة	الهدف	الخطوات	التوقيت
الثانية	**توسيع التغطية الإعلامية محلياً**	• تكثيف الحملات الإعلانية المموّلة لتعزيز الوجود الرقمي. • إطلاق حملات إعلامية متكاملة تتضمن محتوى مرئياً ومسموعاً ومكتوباً عبر جميع القنوات. • تنظيم مؤتمرات دولية داخل ليبيا ودعوة خبراء دوليين والمستثمرين لاستكشاف فرص التعاون. • إجراء استطلاعات رأي دورية لقياس مستوى الوعي العام ومدى دعم الأجندة الرقمية.	العام 2026
	تكثيف التعاون الدولي والاقليمي	• تطوير شراكات مع المؤسسات الدولية والمنظّمات غير الحكومية. • تنظيم ورش عمل إقليمية بالتعاون مع دول الجوار. • المشاركة في المعارض والفعاليات الدولية لعرض التقدم المحرز في الأجندة الرقمية. • تعزيز العلاقات العامة بتنظيم لقاءات ومؤتمرات صحفية دولية لزيادة التأييد والدعم.	العام 2027
	تعزيز التقييم والمراقبة	• نشر تقارير ربع سنوية حول التقدم المحرز وتحديثات المشاريع. • تسليط الضوء على قصص النجاح والمشاريع الناجحة في معارض التكنولوجيا العالمية. • تحليل البيانات المستخلصة من الحملات الإعلامية لتحسين الاستراتيجيات. • زيادة مشاركة المجتمع المحلي من خلال الانشطة التفاعلية والمنتديات.	العام 2028
الثالثة	**مراجعة الخطة و ضمان الاستدامة**	• مراجعة شاملة للأداء والإنجازات والتحديات خلال الفترة السابقة. • تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين استناداً إلى التقييمات والمراجعات.	الربع الاول 2029
		• وضع استراتيجيات لضمان استدامة الأجندة الرقمية بعد 2030. تحديث الأهداف والرؤى بناءً على التقدم المحرز والتطورات التكنولوجية الجديدة.	الربع الثاني 2029
		• نشر التقرير النهائي شاملاً تحقيق الأهداف والأثر الناتج. • تنظيم مؤتمر ختامي ودعوة جميع الأطراف المعنية لمراجعة الإنجازات واستشراف المستقبل.	الربع الثالث 2029
		• وضع خطة إعلامية جديدة لاستمرار التقدّم الرقمي في العقد القادم. • تقديم الجوائز التقديرية تكريماً للمؤسسات والأفراد الذين ساهموا في نجاح الأجندة الرقمية.	الربع الرابع 2029

إدارة المخاطر

تسعى ليبيا إلى تسخير إمكانيات التكنولوجيا الرقمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنفيذ أجندتها الرقمية. ولكن قد يواجه هذا المسعى تحديات ومصاعب تهدّد مسيرة التقدم، وتعيق تحقيق الأهداف المرجوة. على رأسها نقص الموارد المالية والتمويل، وغياب بنية تحتية رقمية كافية، وقلة الكوادر البشرية المؤهلة. لذلك وجب إعداد خطة محكمة لإدارة مخاطر تلك التحديات، ضماناً لنجاح تنفيذ الأجندة الرقمية، وتحقيق تطلعاتها نحو مستقبل واعد ومزدهر.

ولمعالجة هذه التحديات، تقترح هذه الفقرة خطة شاملة لإدارة مخاطر تنفيذ الأجندة الرقمية في ليبيا، الموضحة بالجدول 3. وتتضمن هذه الخطة: تحديد المخاطر وبيان أثرها على تنفيذ الأجندة ومستوى الخطر ثم الإجراءات المقترحة لمواجهته.

الجدول 3: خطة إدارة المخاطر

المخاطر	الاثر	مستوى الخطر	الإجراءات المقترحة
نقص الموارد المالية والتمويل	**يؤثر على تنفيذ العديد من الأنشطة الحيوية ويعيق تحقيق الأهداف المحددة.**	متوسط	• تنويع مصادر التمويل كالتمويل الحكومي والمحلي، الشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين، إيرادات الخدمات الرقمية، منصات التمويل الجماعي. • إعادة تخصيص الموارد من برامج ومشاريع أخرى. • تحديد مبادرات يمكن تأجيلها أو إلغائها في حالة نقص الموارد.
عدم كفاية البنية التحتية الرقمية.	**نقص في نطاق التغطية الرقمية ونوعية الخدمات الرقمية.**	متوسط	• تنفيذ مشاريع تجريبية في مناطق محدّدة لتقييم فعالية الحلول التكنولوجية المقترحة تحليل نتائج المشاريع التجريبية وتوسيع نطاق الحلول الناجحة • تحديد الأولويات والنقاط الحرجة للبنية التحتية الرقمية التي تحتاج إلى تحسين. • تطوير البنى الأساسية القديمة والاستثمار في أحدث التقنيات لضمان استدامة ومرونة البنية التحتية. • مراقبة أداء البنية التحتية الرقمية وتحديد الأعطال والمشكلات بسرعة ووضع جداول للصيانة الدورية.
قلة الموارد البشرية الكفؤة لتنفيذ الاجندة.	**يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع وتقليل الجودة وزيادة التكاليف.**	متوسط	• تشجيع الحصول على شهادات مهنية معترف بها في مجال التكنولوجيا الرقمية. توفير دورات تدريبية مكثفة لتطوير المهارات التقنية وبرامج التعليم المستمر لضمان مواكبة الموظفين للتطورات التكنولوجية. • إقامة شراكات مع الجامعات والكليات لتوفير فرص تدريب عملي للطلاب في مشاريع الأجندة الرقمية. • تقديم حوافز مغرية لجذب الخبراء والمتخصصين في التكنولوجيا الرقمية.

مخاوف تتعلق بالأمن السبراني.	**يمكن أن تعطل الخدمات الرقمية وتؤثر على الثقة العامة في النظام.**	مرتفع	• تحديث الأنظمة والبرامج المستخدمة لضمان الحماية من الهجمات الالكترونية. • استخدام تقنيات الأمان المتقدمة مثل التشفير، والتحقق الثنائي، والجدران النارية. • تطوير خطة استجابة سريعة وفعالة للهجمات السبرانية تتضمن تحديد المسؤوليات والإجراءات اللازمة. • وضع خطة للتعافي من الكوارث السبرانية لضمان استعادة العمليات الرقمية بأسرع وقت ممكن.
التغيّرات السريعة في التقنية.	**يمكن أن تتسبب في تقادم البنية التحتية والمهارات والأنظمة بسرعة.**	منخفض	• توفير برامج تدريبية مستمرة للتعرّف على التقنيات الحديثة وكيفية استخدامها بفعالية. • دعم التعليم المستمر والشهادات التقنية المتقدمة للعاملين في القطاع التقني. • الاستفادة من الخدمات السحابية لتوفير البنية التحتية القابلة للتطوير والتحديث بشكل مستمر.
مقاومة التغيير من بعض أصحاب المصلحة	**يمكن أن تبطئ تنفيذ الأجندة الرقمية عملية وتعيق المبادرات**	منخفض	• تنظيم جلسات استماع وحوارات مفتوحة لفهم مخاوف وملاحظات أصحاب المصلحة ومعالجتها. • توضيح الفوائد الملموسة التي سيحصل عليها أصحاب المصلحة جراء تنفيذ الأجندة. • تشجيع أصحاب المصلحة على المشاركة في المبادرات واقتراح الأفكار والحلول. تطوير نظام للاعتراف بالإنجازات وتقديرها مما يزيد من ولاء الموظفين وتحفيزهم.

الحواشي

1 القيمة التقديرية الحالية لهذا المؤشر هي: 50%

2 القيمة التقديرية الحالية لمساهمة ليبيا في المحتوى: 0.89%

3 إحصاءات الإنترنت في ليبيا https://datareportal.com/reports/digital-2024-libya

4 تقرير التنمية البشرية2024/2023 https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24overviewen.pdf

5 تقرير التنمية البشرية2022/2021 https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2021-22ar.pdf

6 E-Government Survey 2024 https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2024-09/%28Web%20version%29%20E-Government%20Survey%202024%201392024.pdf

7 https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/government-electronic-mobile-services-gems-maturity-index-2023-english.pdf

8 https://datahub.itu.int/data/?e=LBY

9 مؤشر سرعة الإنترنت العالمي (أيلول/سبتمبر 2024) https://www.speedtest.net/global-index/libya#mobile

10 The global cybersecurity index 2024, https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Documents/GCIv5/2401416_1b_Global-Cybersecurity-Index-E.pdf

11 The ICT development index 2024, https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/idi2024/

12 المركز الإعلامي بالهيئة العامة للاتصالات https://www.cim.gov.ly/media-center